فيها عودة الاقطاع قد قوي مجددا ، وعود جيش فكتور خوري قد اشتد .

● انتزاع موافقة المقاومة ، تحت نفس المبررات للسماح لجيش فكتور خوري بالتوجه للجنوب .

● وضع المقاومة وجها لوجه امام القوات السورية والنظام السوري في المستقبل .

فالنظام اللبناني اذن يريد تجميد اتفاقية القاهرة - يريد وقف القتال ضد العدو الصهيوني وتجميع القوات الفلسطينية في مواقع محدودة ومحددة ومنع تحرك اي مسلح الا باذن ممهور بتوقيع السلطة - يريد كل هذا كمحطة مرحلية ينابع بعدها مخططه ... مخطط الرجعية لتصفية القوات المشتركة .

ويجب الا ننسى ان في ذهن سركيس ان تحقيق هذه الاهداف المرحلية سنعني توجيه ضربة للحركة الوطنية اللبنانية مما سيعطي « الجبهة الانعزالية» قوة اضافية تجعل من تنفيذ مخطط الرجعية العربية في لبنان عملية ممكنة .

ماذا تريد قيادة م. ت. ف. ؟

ولكن اذا كانت هذه هي اهداف النظام المرحلية (باختصار) فماذا تريد قيادة م. ت. ف. التي اصدرت بيان الدوحة الاول ، وقد تصدر بيان الدوحة الثاني ، لماذا تعطي التنازلات ؟

ان التفسير الموضوعي الوحيد هو ان قيادة م. ت. ف. تتصرف وتتخذ المواقف انطلاقا من الاوهام التي تعشش في عقلها حول مشروع التسوية، وتتصرف بذلك وتتخذ المواقف بايحاء مما يتعهد به الامير فهد .

ولكن قد يسأل البعض : كيف هذا والوضوح عام وشامل حول استحالة التسوية ؟ وقد يضيف اخر : اذا كان السادات قد اصيب بالفشل ، فكيف تتوقع قيادة م. ت. ف. حصة في مشروع التسوية ؟

رغم كل المظاهر الشكلية التي تدل على ان م. ت. ف. اصبحت خارج لعبة التسوية تؤكد المعلومات المتوفرة بان قيادة م. ت. ف. ما زالت تراهن على اخذ حصة من التسوية .

وعود فهد وطلبات تشاوتشيسكو

فقد ابلغت السعودية مؤخرا بعض قيادات م. ت. ف. بان كارتر تعهد للسعودية بعد « صفقة الطائرات » بان يبدأ تحركا سياسيا جديدا في المنطقة يستهدف تحريك الوضع باتجاه الحل . كما ابلغتهم السعودية بان الولايات المتحدة مهتمة جدا بانجاح التحرك الذي بدأه السادات .

ولكن الاهم من هذه الوعود هو ما طلب من بعض قادة م. ت. ف. قبل فترة وعبر الرئيس الروماني تشاتشيسكو حول ضرورة اعلان استعداد م. ت. ف. للاعتراف بالكيان الصهيوني . وبالفعل فقد صدرت اوامر لعز الدين قلق وزهدي الطرزي باطلاق تصريحات في باريس ونيويورك توحي بهذه الفكرة .

ليس هذا فقط ، فقد ابلغت قيادة « م. ت. ف. » من قبل السعودية وتشاوتشيسكو بان الولايات المتحدة ستطلب من الكيان الصهيوني تحديد خطته بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اضافت هذه الجهات بان الولايات المتحدة تنظر بايجابية لموافقة « م. ت. ف. » على الجزء الاول من خطة العدو الصهيوني والتي تقوم بعدم البت بالسيادة في هاتين المنطقتين لمدة خمس سنوات يقوم خلالها اهالي الضفة والقطاع بممارسة الادارة الذاتية في ظل وجود القوات الصهيونية .

وهن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تنتظر الرد الصهيوني على السؤال : « ماذا بعد الخمس سنوات » كي تبدأ تحركها السياسي الجديد ؟

ولقد ربطت مصادر دبلوماسية مطلعة هذا الالحاح الاميركي بتهديد السادات واعتباره شهر اكتوبر القادم موعدا نهائيا لاعلان نتائج خطوته !

نقول ان هذه الاتصالات والتحركات جددت الاوهام التي عششت فترة طويلة في اذهان قيادات م. ت. ف. من هنا فان هذه القيادة تتصرف وتتخذ المواقف بشكل مترابط بتوجيهات الرجعية السعودية وارضاء للولايات المتحدة الاميركية .

ولكن بعد هذا لا بد لنا من الدخول في الخاص . فلماذا تتراجع قيادة م. ت. ف. وهي تعلم ان هذا التراجع قد يضعف وضعها في اطار التسوية ؟

ان اتباع قيادة م. ت. ف. لاستراتيجية « الانتظار » ، اي انتظار ماسيعطيه البيت الابيض ، يجعلها في وضع شبيه بوضع النظام السوري او على الاقل يجعل من استراتيجيتها متطابقة سياسيا مع استراتيجية النظام السوري ، ولذا فهي ترى ان التنسيق معه والوصول الى اتفاق حول قضايا لبنان معه يجنبها التناقض من ناحية ويعطيها سندا في التسوية يعوض عنها ما قد تفقده بالتراجع ... طالما ان الوعود قد اعطيت لحماية قوات م. ت. ف. من اي اعتداء .

اما على الصعيد اللبناني الداخلي فان قيادة م. ت. ف. تقوم بارضاء الرجعية السعودية عبر دعم عملائها في لبنان .

اذ ان اعطاء هذه التنازلات سيعطي الاقطاع فرصة جديدة وانتعاشا للتصدي للحركة الوطنية والعودة عبر اموال الرجعية للمواقع التي خسرها خلال السنين الثلاثة الماضية .

هذا ما يقوم به اليمين الفلسطيني ، مرحليا ايضا ، ارتباطا باستراتيجيته ، تمهيدا لخطوات لاحقة اخرى .

المهام المركزية

اذا كانت اهداف النظام اللبناني المرحلية تتلخص في تجميد اتفاق القاهرة وتحديد الوجود الفلسطيني المسلح ، فهذا يعني انها لا ترتبط بانسحاب القوات الصهيونية الغازية ، بل ترتبط بفرض سلطة النظام والتضييق على المقاومة ، وهذا ما اراده العدو الصهيوني . واذا كانت قيادة م. ت. ف. تعطي هذه التنازلات وتتعهد بتنفيذها انطلاقا من ١٣ حزيران ، فهذا يعني ان التنازلات مرتبطة بالمخطط السياسي العام في المنطقة وليس بالاحتلال الصهيوني للجنوب .

فاين تقع هذه التطورات من خريطة المنطقة السياسية وكيف يواجه الثوريون هجمات الخصم وتراجعات الحليف ؟

لا شك ان التطورات الاخيرة مرتبطة بما يجري في المنطقة . فهي مرتبطة بمخطط الرجعية بالنسبة للبنان والصورة التي يريدون للنظام « الجديد » ان يقوم عليها . وهذا مرتبط بمخطط الامبريالية والرجعية بالنسبة للمنطقة العربية ككل . هذا المخطط الذي يستهدف الهيمنة الكاملة على المنطقة وثرواتها واسواقها . وهذا يعني ان التصدي لهذه الخطوات يرتبط ايضا بالتصدي الثوري العام للامبريالية والصهيونية والرجعية .

● ان موازين القوى لا يمكن ان تحسب عبر ارقام عسكرية جامدة ، بل عبر ارقام وعوامل سياسية وجماهيرية . فالثورة الفلسطينية التي صمدت في وجه الهجمات المتتالية ما كانت لتنجح في ذلك لو بقيت الحسابات رقمية جامدة معزولة عن ارتباطها بالعوامل الاخرى . وهذا ينطبق على الوضع الراهن .

● فالقتال ضد العدو الصهيوني حق مشروع لا يمكن مناقشته الا من قبل الخونة والاعداء ، وهو الحق الذي تؤمن به الجماهير وتلتف حول من يمارسه ويستمر في ممارسته . والقوى الثورية مطالبة بان تتمسك بهذا الحق وان تسعى جهدها لممارسته ممارسة فعالة وعملية من جنوب لبنان ومن كافة الحدود العربية الاخرى .

● والوجود المسلح للقوات المشتركة جنوب الليطاني هو وجود لدعم هذا الحق وتنفيذه ، وبذلك تصبح المحافظة عليه واجبا ثوريا للقوات المشتركة . اذ من خلاله تتم المحافظة على البندقية الثورية ويصبح اليمين من توجيه ضربة سياسية للحركة الوطنية اللبنانية وللثورة الفلسطينية .

بعد هذا يصبح من واجب الثوريين ، لبنانيين وفلسطينيين ، ان يعملوا على اعادة ثقة الجماهير بهم ، الشيء الذي لا يمكن ان يؤمن الا من خلال العمل بين الجماهير ومن اجلها وخدمة لمصالحها ، وهذا يتطلب الضرب بيد من حديد على كل من يسيء للجماهير .

ان هذه المواقف والمهام تبدو صعبة التنفيذ ضمن الجو الذي خلقته تنازلات اليمين الفلسطيني والتكشير عن انياب النظام الجديدة . ولكن الارتقاء بصيغة التنسيق الجبهوية بين القوى الثورية اللبنانية والفلسطينية في ظل هذه المواقف السياسية وان تقوم القوى الوطنية بقيادة المعركة السياسية وقيادة عملية التنظيم الجماهيرية في المدن والقرى، كل هذا سيجعل من تراجعات اليمين تراجعات مطوقة ومعزولة وغير قابلة للتنفيذ ، كما سيدفع النظام اللبناني الذي خضع حتى الان لسيطرة الجبهة الانعزالية ، للتراجع امام ثقة الحركة الوطنية بجماهيرها وبنفسها وامام مطالبها الوطنية .

جيش السلطة : «المهمة الاولى تصفية الوجود الوطني »

دخول الجيش للجنوب لن ينهي الاحتلال

السلطة اللبنانية تتلقى مع الشروط الصهيونية وتسعى للقضاء على المقاومة والحركة الوطنية

« الانسحاب الاسرائيلي » الذي اعلن عن موعد تنفيذه بشكل نهائي في الثالث عشر من الشهر الحالي ، ودخول الجيش اللبناني الى الجنوب الذي يكثر الحديث عنه في الفترة الراهنة . يحظى باهتمام خاص من النظام اللبناني لم نلمسه خلال الفترة الاولى من الاحتلال، فضلا عن ان الجنوب لم ينل مثل هذا «الاهتمام» الرسمي منذ مجيء الاستقلال . فجهود النظام تنصب في الاونة الاخيرة على التحضير لبسط السلطة « الشرعية » على كل لبنان والجزء الاكبر من التحركات تصب في هذا الاتجاه بدءا باللقاءات بين الحكومة وقيادة منظمة التحرير ، وصولا الى اجتماعات قمة اللاذقية .

ونظرا لان حل قضية الجنوب يلعب دورا اساسيا في تحديد طبيعة توجهات النظام اللبناني المقبلة ، وفي تحديد مستقبل التسوية في المنطقة، لا بد من الوقوف امام طبيعة ومدى جدية الانسحاب « الاسرائيلي » وكذلك طبيعة السلطة «الشرعية» التي تتهيأ للذهاب الى الجنوب .

شروط الانسحاب « الاسرائيلي »

حددت « اسرائيل » شروطها للانسحاب عند اعلانها عن موعده وتبلورت هذه الشروط في عدد من النقاط كان ابرزها :

١ ـ الاحتفاظ بنقاط محددة داخل الحدود اللبنانية .

٢ ـ ابقاء الجسور المفتوحة والطرق التي شقت مؤخرا لربط القرى اللبنانية بفلسطين المحتلة .

٣ ـ الاصرار على ابقاء سعد حداد وقواته ضمن الجيش « الشرعي » الذي سيتمركز في الجنوب .

٤ ـ معرفة مصير الوجود الفلسطيني في الجنوب ومصير الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

ومن الواضح ان هذه الشروط تعني ان الانسحاب « الاسرائيلي » لن يتم عمليا من الجنوب ، فاحتفاظ الجيش « الاسرائيلي » بنقاط استراتيجية داخل الاراضي اللبنانية سيتيح له التدخل ساعة يشاء مع كل ما يعنيه بقاؤه من تحد للارادة الوطنية اللبنانية .

كما ان تثبيت حلفائه الانعزاليين الذين اثبتوا اخلاصهم وولاءهم له وعداءهم للوجود الوطني في الجنوب ولبنان عامة ، يشكل ضمانة له ويجعل من الجنوب امتدادا للكيان الصهيوني وسوقا مفتوحا امام منتجاته .

والشروط الاسرائيلية لا تقف عند حدود الجنوب، انما تتعداه لتفرض على النظام اللبناني توجهه العام في سياسته الداخلية ، وهي لا تكتفي بالاصرار على اعطاء الشرعية للعصابات الفاشية وتحويلها الى مدافع عن امن الاحتلال الصهيوني، بل تسعى الى رسم سياسة السلطة اللبنانية في علاقاتها مع القوى المتواجدة على ارض لبنان ، مما يعني في النهاية ان الانسحاب الشكلي للقوات « الاسرائيلية » يرتبط بامتداد السيطرة الصهيونية ليس على حلفائها في العصابات الفاشية فحسب بل وعلى النظام اللبناني برمته.

تعامل السلطه مع الاحتلال وشروطه

لقد كان النظام اللبناني باستمرار يختبىء وراء شعار « قوة لبنان في ضعفه » ليبرر تقاعسه عن الاعتداءات « الاسرائيلية » المتكررة على الجنوب وجماهيره ، تاركا هذه المنطقة تواجه مصيرها بنفسها ومن خلال القوى الوطنية المتواجدة ، وكان الاعلام الرسمي يتعامل مع قضية الجنوب وكأنها قضية خارجية لا تعني النظام اللبناني مباشرة ، واصبح رفض الطبقة الحاكمة تشكيل جيش وطني قوي يدافع عن الحدود ويحمي جماهير الجنوب ، امرا طبيعيا ، وبدأ الجيش يتحول الى اداة قمع داخلية ، لقمع العمال والطلاب وفلاحي عكار والجنوب . وحين جاء الاحتلال « الاسرائيلي » الاخير لجنوب لبنان لم تختلف نظرة النظام اللبناني للعدو الصهيوني، بل على العكس دب النشاط فجأة في رموز السلطة وتلاحقت التصريحات الداعية الى اعادة الامن الى الجنوب عن طريق القضاء على الوجود الوطني اللبناني والفلسطيني ، علما بان المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وقفت رغم امكاناتها الضعيفة للدفاع وصد الهجمة النازية . وبدل رفع شعار محاربة الاحتلال رفع اقطاب النظام شعار القضاء على الوجود الوطني وتم احضار القوات الدولية لهذا الهدف اساسا كما تبين من ممارساتها .

واذا كانت هذه هي الطريقة التي يعامل بها النظام اللبناني دائما مع الاعتداءات «الاسرائيلية» ومع الاحتلال ، فمن الطبيعي ان يكون موقفه من الشروط « الاسرائيلية » متناسقا مع مواقفه السابقة ..

فقد بدأت السلطة الشرعية خطواتها الاولى على طريق تنفيذ جميع شروط العدو بلا استثناء فعلى الرغم من كثرة التصريحات الرسمية وكثافة الاجتماعات والاستشارات لم يصدر بيان واحد او حديث واحد يرفض بقاء القوات الصهيونية في بعض المواقع اللبنانية واستمر الصمت التام حول هذا الموضوع ، كونه لا يتناقض مع اهداف « الشرعية » ، وهذا الاسلوب في معالجة استمرار الاحتلال لاراض لبنانية لا يختلف عن كيفية معالجة الشروط الاخرى ، فسعد حداد ما يزال ضابطا « شرعيا منضبطا » ولم يجرؤ رئيس الجمهورية ، او رئيس الحكومة ، او وزير الدفاع على الرد على شمعون وتأكيداته بأن الضابط حداد المتعامل مع العدو هو شخص « وطني » وضابط ملتزم .. واستمرت السلطة رغم هذا بدفع مخصصات « جيش حداد » في الجنوب وجاءت زيارته الاخيرة لوزارة الدفاع في